كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ١٠١ مجلد ٣٢ لسنة ٢٠١٠
ص ص[٢٢٧-٢٤١]

السياسة الصناعية في إقتصادات شرق آسيا وأثرها في النمو الإقتصادي "كوريا الجنوبية أنموذجاً"*

الدكتور أنمار أمين البرواري
أستاذ مساعد- قسم الإقتصاد
كلية الإدارة والإقتصاد-جامعة الموصل
anmar_1961@yahoo.com

عبدالوهاب ذنون سعدون
مدرس مساعد- قسم الإقتصاد
كلية الإدارة والإقتصاد-جامعة الموصل

المستخلص

لقد مثلت السياسة الصناعية جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية التنمية المعتمدة في إقتصادات شرق آسيا، وعلى الرغم من ذلك، فإن دورها ومن ثم تأثيرها في النمو الإقتصادي لم يلق إتفاقاً في الأدبيات الإقتصادية المعنية بذلك.

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا البحث إلى مناقشة وتحليل السياسة الصناعية وقياس أثرها في النمو الإقتصادي لتلك الإقتصادات خلال المسارات الحديثة لتنميتها وتقدمها الصناعي، مستنداً في ذلك إلى فرضية مفادها أن توظيف تلك السياسة وفقاً لإتجاهاتها الصحيحة قد مارس تأثيراً معنوياً موجباً في نموها الإقتصادي أثناء ذلك، وعليه فإنها تعد محدداً رئيساً لمعدلات نموها وإتجاهاتها الحالية والمستقبلية، ولإختبار ذلك فقد اعتمد البحث التحليل الوصفي إلى جانب التحليل الكمي بتركيزه على كوريا الجنوبية بوصفها أنموذجاً متميزاً لإقتصادات شرق آسيا. وقد أظهر التحليل النظري معززاً بإثباتات النتائج الإحصائية أهمية ودور السياسة الصناعية وتأثيرها في النمو الإقتصادي لإقتصادات شرق آسيا، واستناداً لذلك، يقف البحث وعلى النقيض من الطروحات النيوكلاسيكية بهذا الخصوص إلى جانب الطروحات النظرية التي تؤكد على أهمية تضمين السياسة الصناعية ودورها في عمليات النمو والتنمية في إقتصادات شرق آسيا، بوصفها دوراً إستراتيجياً مارسته حكوماتها لتحقيق ذلك.

الكلمات المفتاحية: السياسة الصناعية، إقتصادات شرق آسيا.

The Industrial Policy in East Asian Economies and Its Effect on Economical Growth" Southern Korea as a Model"

* البحث مستل من اطروحة الدكتوراه الموسومة " السياسة الصناعية في ظل ستراتيجية تشجيع التصدير وأثرها في النمو الاقتصادي –دراسة تجريبية لدول شرق آسيا" مقدمة الى قسم الاقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٣.

تأريخ استلام البحث ٢٠٠٩/٦/٢١ تأريخ قبول النشر ٢٠٠٩/١١/٤

Anmar A.AL-Barwary (PhD)
Assistant Professor
Department of Economics
University of Mosul

Abdul wahab Th. Sadoon
Lecturer
Department of Economics
University of Mosul

Abstract

The industrial policy presented as an indivisible part of the strategy of the reliable development in East Asia economies. Despite that fact, the role and the effect on the economical literatures related to from this point. The research aims to discuss and analyze the economic policy and measuring its effect on economic growth of these economies throughout new trends of its development and industrial progress. It depends on the hypothesis that employing this policy according to its proper trends is applying a moral and positive effect on its economic growth. Hence, it considers as a basic limitation to its average growth and the current and the future trend. To test that, the research depends on the description analysis in addition to the quantitative analysis by focusing on southern Korea as a distinct example for East Asia economies. The research concluded that the industrial policy is regarded a determining factor with positive effect on the economic growth of the studied countries

key words: Industrial Policy , East Asia Economies .

المقدمة

لقد أعادت الدراسات الحديثة النظر في المصادر الحقيقية للنمو في إقتصادات شرق آسيا وفقاً لأنموذج النمو الذي يقوده التصدير، وبخلاف ما تقترحه طروحات النيوكلاسيك، وبدلاً من الاعتماد على النماذج النظرية الافتراضية لتفسير ذلك، فقد ركزت نقاشات تلك الدراسات على حقائق السياسات الإقتصادية الفعلية المعتمدة في تلك الإقتصادات مستندةً في تحليلها إلى الواقعية والموضوعية للوقوف على المصادر الحقيقية للنمو والقفزة التنموية الهائلة فيها والعوامل المؤدية لهاووفقا لذلك تحوّ ل الاهتمام لدى المعنيين في هذا المجال إلى مناقشة وتحليل السياسة الصناعية وإبراز دورها الفاعل بوصفها واحدة من أهم العوامل التي تقف وراء تحقيق إقتصادات شرق آسيا لإنجازات لم تتمكن العديد من الدول النامية من تحقيقها. وفي الوقت الراهن، ومع اتساع نفوذ العولمة ومتضمناتها، عاد الاهتمام مجدداً للبحث في موضوعة السياسة الصناعية في شرق آسيا، نظراً لما تفرضه طبيعة ومضامين المرحلة الحالية من ضغوط وقيود على صنّاع السياسة الصناعية في الدول النامية بصورة عامة، وإقتصادات شرق آسيا على وجه الخصوص.

أهمية البحث

يمثل حجم التجارة الخارجية، لاسيما حجم الصادرات المصنعة ومؤشرات أدائها أهمية خاصة في إقتصادات شرق آسيا (كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان، ماليزيا، تايلند، إندونيسيا)، بوصفها واحدة من العوامل المحددة والمؤثرة في حجم ونمو ناتجها المحلي الإجمالي. ومن هذا المنطلق تبرز أهمية البحث في السياسة الصناعية لهذه الدول، والتي تعنى باتخاذ جميع الإجراءات والوسائل والبرامج التي تتخذها الدولة وفقاً لخيارات سياساتها الصناعية المتاحة بهدف التأثير في نمو وتنمية صادراتها المصنعة ورفع قدراتها التنافسية،

لما يمثله ذلك في إقتصادات شرق آسيا من أهمية بالغة في التأثير في معدلات نموها الإقتصادي ومستويات تنميتها الصناعية ومن ثمّ تنميتها الإقتصادية.

مشكلة البحث

تتحدد مشكلة البحث في أن خيارات صناع السياسة الصناعية في إقتصادات شرق آسيا في ظل المرحلة الحالية ومتضمناتها قد باتت أكثر محدودية وصعوبة وتعقيداً من ذي قبل، الأمر الذي يشكل معه تحديد معالم وأهداف وأدوات السياسة الصناعية "الجديدة" وخياراتها المتاحة أمراً بالغ الأهمية لتلك الإقتصادات لضمان وتفعيل دورها في عملية ومسار تنميتها الصناعية ونموها الإقتصادي في الوقت الحاضر.

هدف البحث

يهدف البحث إلى مناقشة وتحليل سياسة تشجيع التصدير الصناعية وتحديد أثرها في النمو الإقتصادي لإقتصادات شرق آسيا خلال مسارات تنميتها وتطورها الصناعي ابتداءً من شروعها وانطلاقها في إستراتيجية تشجيع التصدير حتى وقتنا الحاضر.كما ويهدف إلى تحديد وتقييم أثرها في النمو الإقتصادي، وذلك من خلال إجراء التقدير التجريبي الذي يستند إلى الأساليب الكمية الإحصائية بهدف قياس واختبار وتحديد معنوية واتجاه ذلك التأثير.

فرضية البحث

يفترض البحث أن توظيف السياسة الصناعية بوصفها أداة تنموية واعية وفقاً لاتجاهاتها الصحيحة قد مارس تأثيراً معنوياً موجباً في النمو الإقتصادي لإقتصادات شرق آسيا خلال مدة البحث، وبناء على ذلك فإن السياسات الصناعية الحكومية فيما يتعلق بتنمية وأداء الصادرات المصنعة سوف تكون محدداً مهماً لمعدلات ومسار النمو في تلك الإقتصادات.

منهج البحث

اعتمد البحث في منهجيته أسلوب التحليل النظري الوصفي فضلاً عن التحليل الكمي الإحصائي بغية تحقيق أهدافه واختبار فرضيته.

خطة البحث

وصولاً لتحقيق أهداف البحث، فقد تمّ تقسيمه إلى ثلاثة أقسام رئيسة، تناول أولها طرح الجوانب والأطر النظرية المتعلقة بالموضوع، في حين ركز الثاني على مناقشة وتحليل السياسة الصناعية لكوريا الجنوبية (بوصفها أنموذجاً متميزاً لدول البحث) وفقاً للمراحل الزمنية المتعاقبة لمسيرتها التنموية الحديثة، أما الثالث، فقد تمّ تخصيصه لتقدير أثرها في النمو الإقتصادي فيها، والذي شمل صياغة وتوصيف الأنموذج القياسي المستخدم، بالاعتماد على البيانات الخاصة بها لمدة زمنية تمتد من ١٩٨٠-٢٠٠٢ والتي تمّ الحصول عليها من المصادر المعنية بذلك.

أولاً- المدخل النظري لدراسة السياسة الصناعية في إقتصادات شرق آسيا

تعدّ تجربة إقتصادات شرق آسيا على الصعيد التنموي عموماً والتنمية الصناعية على وجه الخصوص، أحد أبرز وأقوى التجارب الإقتصادية المعاصرة التي عكست بشكلٍ واضح الدور الإستراتيجي الرئيس للدولة من خلال رسمها للمسارات الرئيسة لعمليات التصنيع وتطوره والإرتقاء بمستوياته، وقد مثلت السياسات الصناعية التي اتبعت في تلك الإقتصادات إلى جانب السياسات القطاعية الأخرى، أهم المجالات والأدوات التي استخدمت في إدارة وتوجيه النشاط الصناعي ودفعه بالاتجاهات الصحيحة التي أدت إلى تحقيق تنمية صناعية مثيرة في زمن قياسي نسبياً (Chang, 1999, 4-5).

ومن هذا المنطلق فإن مناقشة السياسة الصناعية في دول شرق آسيا يأتي ضمن النقاش الأوسع حول دور الدولة ونطاق تدخلاتها في مجمل الحياة الإقتصادية بشكلٍ عام، وفي تحديدها اتجاهات التصنيع ومسارات تطوره مع تقدم وتوالي المراحل التنموية بشكلٍ خاص.

تشكلت معالم السياسة الصناعية في إقتصادات شرق آسيا على وفق أنموذجين نظريين أساسيين: الدولة التنموية، وأنموذج الإوز الطائر في التنمية، إذ مثلت السياسة الصناعية في تلك الإقتصادات أحد أبرز الحلقات لدور الدولة ونطاق تدخلاتها المختلفة في النشاط الإقتصادي، ولذلك فإن مجمل السياسات الصناعية في شرق آسيا قد تأطرت بالأساس على وفق إستراتيجية التنمية التي قادتها الدولة التنموية وحددت مساراتها وأهدافها الرئيسة، وقد بات وبشكلٍ مؤكد ما اتسمت به حكومات شرق آسيا من التدخل الإقتصادي الواضح والصريح لتحقيق أهدافها القومية (Page, 1994, 253). ويستند ذلك الى فلسفة نظرية الدولة التنموية التي طرحها (Alexander Gerschenkorn) في إطار دراساته في الستينات (Gerschenkorn, 1962, 1966) حول التاريخ الإقتصادي الحديث (عبدالفضيل، ٢٠٠٠، ٢٢٤). والتي تقترح أن ظاهرة نجاح الإقتصادات التي جاءت متأخرة في مضمار التنمية سواء "الرأسمالية" أي المتبنية للنهج الرأسمالي (اليابان، كوريا الجنوبية) أو "الاشتراكية" (الاتحاد السوفيتي سابقاً، الصين)، يجب أن يكون مفهوماً وبشروط الإقتصاد السياسي بشكلٍ واقعي بوصفه عملية دور إستراتيجي مارسته الحكومات في تطويع قوى السوق المحلية والدولية وتسخيرها لصالح إقتصاداتها القومية، بحيث ان الفكرة الحديثة لـ"التنمية" تركز على مفهوم الحكومة بوصفها محركاً أساساً لعملية التقدم الإقتصادي – الاجتماعي.

وقد صيغت هذه النظرية بالاستناد إلى الحجج التاريخية التي ساقها الأخير (Gerschenkorn) والتي تتضمن أن نجاح الإقتصادات التي جاءت متأخرة في مجال التنمية يأخذ مساراً شديد الاختلاف عن الدول الصناعية المتقدمة في مجال التصنيع كالمملكة المتحدة، إذ تمارس الدولة في تلك الإقتصادات دوراً أساسياً مهماً في الإحياء التاريخي، من هنا فإن عقيدة "التنموية" وفكرة الدولة المتدخلة مفهومان متلازمان (Lan, 2001, 3). والى جانب ذلك، فإن طبيعة وتحديد المسارات والاتجاهات الرئيسة وآليات السياسة الصناعية لتلك الإقتصادات جاء وفقاً لمتضمنات أنموذج الإوز الطائر، إذ انبثقت السياسات الصناعية لشرق آسيا وتمّ تأطيرها تبعاً للأنموذج الياباني في التصنيع وتوسيعه. إن توسيع الأنموذج الياباني في التصنيع قد تمّ وصفه وتحليله من قبل أنموذج الإوز الطائر، والذي شرح عمليات التلاحق الصناعي ومن ثمّ التنموي لإقتصادات آسيا الناهضة، ولذلك فإن العديد من السياسات الصناعية التي تمّ تنفيذها في شرق آسيا جاء كمتضمنات أساسية حوتها طيات ذلك الأنموذج (Landsberg and Burkett, 1998, 88-89). ويعد هيكل التجارة الخارجية

معياراً أساسا لتصنيف مدى تقدم دول آسيا وتنميتها وفقاً لأنموذج الإوز الطائر ومرتكزاً رئيساً لانطلاقة وتقدم تلاحقها الصناعي، واستناداً لذلك فقد مثّل تشجيع التصدير جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية التنمية الشرق آسيوية (Smith, 1991, 14). إن تشجيع التصدير في حد ذاته لا يعد الهدف الأساس للسياسة الصناعية وإنما هو وسيلتها، فالتنمية الصناعية هي الغاية النهائية للسياسة الصناعية، ومن هنا ارتبط نمو وتنمية الناتج الصناعي لإقتصادات شرق آسيا بنجاح التصدير وازدهاره (Krugman and Obstfeld, 2000, 270). ولذلك فإن سياسة تشجيع التصدير الصناعية تصف بشكل واضح ومحدد توظيف وتكييف السياسة الإقتصادية الكلية في تلك الإقتصادات على النحو الذي يضمن تحقيق نمو وتنمية صادراتها المصنعة بهدف تعجيل التنمية والإرتقاء الصناعي. إن دور السياسة الصناعية وتشجيع التصدير تمّ تضمينه وتوثيقه ضمن إستراتيجية التنمية الشاملة والصناعية منها على وجه التحديد في أنموذج التنمية الشرق آسيوية، ومع ذلك فإن دور وتأثير السياسة الصناعية وتشجيع التصدير في النمو الإقتصادي كان من المسائل الخلافية والقضايا الجدلية التي لم تلق إتفاقاً أو إجماعاً لدى الإقتصاديين (Weiss, 2005, 2).

إذ أفرزت أدبيات التنمية وجهتي نظر بديلتين تتميزان بهذا الخصوص، النيوكلاسيكية (Neoclassical) والتعديلية (Revisionist) (التصحيحية) تعرضان وصفات متعارضة من السياسة الإقتصادية، فوفقاً لرأي النيوكلاسيك فإن التوجه نحو الخارج، وتشجيع التصدير (بوصفهما مصطلحات رديفة لتحرير التجارة) فضلاًعن تقليص تشوهات الأسعار، وإعتماد آلية السوق، وليس السياسة الصناعية هو ما يفسر إلى حدٍ بعيد لماذا حققت تلك الدول معدلات لم يسبق مثيلها من النمو الإقتصادي، ولذلك فقد تبنى إقتصاديو التنمية والتجارة النيوكلاسيك موقفاً من قضية نجاح دول شرق آسيا مفاده أن ذلك النجاح إنما نشأ نتيجة لتلك العوامل، وأن دور الدولة المتضمن في ذلك إنما اقتصر على التأسيس للنظام الإقتصادي وحريته والتزويد بالهياكل الاجتماعية. ويمثل هذا الإتجاه المدخل الليبرالي حول الموضوع والذي يستند الى آلية السوق وفلسفة سياسة التجارة الحرة (Yoo, 1997, 1-3) . وبناءً على ذلك، فقد خلا التحليل التقليدي في مجال سياسات التنمية في ظل صعود الموجة النيوكلاسيكية الجديدة في فكر التنمية، والذي بدأ بالتنامي منذ السبعينات من أية إمكانية لأن يمارس التدخل والتوجيه الحكومي دوراً فاعلاً في أنموذج التنمية أو النمو الذي يرتكز إلى التوجه التصديري (عبدالفضيل، ٢٠٠٠، ١٨٥).

وقد أدى تجاهل إمكانية وجود مزيج من السياسات الصناعية الداعمة لإستراتيجية تشجيع التصدير من ناحية، والمتوافقة من ديناميكية القطاع الخاص من ناحية أخرى، إلى إهمال عناصر أساسية من تجربة النجاح التنموي والصناعي لدول شرق آسيا، وتمثل دراسات البنك الدولي كتقرير التنمية العالمي لعام (١٩٨٧) والأبحاث المقدمة من قبل (Krueger) و(Balassa) و(Baghwati) وغيرها من أهم المصادر الممثلة لهذا الإتجاه والداعمة له، وفي الجانب المقابل، فإن التصحيحيين ينسبون ذلك الأداء والنجاح إلى السياسة الصناعية المستهدفة والتدخل الفاعل للدولة في السوق، وقيادتها له بدلاً من السماح لعمل وظيفة السوق بحرية (Yoo, 1997, 1).

ووجد مراقبون لتلك الإقتصادات والذين هم (ومن غير قصد) موالون للإقتصاد الموجه (Dirigisme) أن الحكومات في شرق آسيا (باستثناء هونغ كونغ) مارست دوراً فاعلاً في ذلك النجاح، وأكدوا في الوقت نفسه أهمية الدور التدخلي والسياسات الصناعية الفاعلة في عملية النمو الإقتصادي لتلك الإقتصادات (Wade, 2003, 1-4).

ويمثل هذا الإتجاه المدخل الإستراتيجي الذي يستند الى فلسفة الدولة التنموية ونظرية سياسة التجارة الإستراتيجية(Strategic Trade Policy Theory) والذي يضم مجموعة الدراسات الأهم حول السياسة الصناعية في إقتصادات شرق آسيا والتي جاءت مركزة على السياسة الصناعية بوصفها واحدة من السياسات القطاعية وبكونها شكلاً من أشكال التدخل أو الدور الحكومي في إقتصادات شرق آسيا، مفصلةً تلك السياسات وفقاً لهذا المنظور، وموضحةً دورها الرئيس في التقدم الصناعي عبر مساراته المختلفة، ومصنفةً إياها بوصفها عاملاً أساساً للنمو الإقتصادي الذي حدث في شرق آسيا. ومن أبرز الدراسات الواقعة ضمن هذا الإتجاه، تلك المقدمة من لدن (Wade, Robert)، (Westphal,Larry)، (Amsden,Alice)، (Neurath,Luedde)، (Shapiro,Helen)، (Chang - Joon,)، (Se - Hark Park)، (John, Weiss) وغيرها من الدراسات الأخرى ضمن هذا الإطار.

ثانياً- تحليل تجربة سياسة تشجيع التصدير في كوريا الجنوبية

تعدّ تجربة كوريا الجنوبية من أبرز تجارب دول شرق آسيا وأكثرها تميزاً في مجال السياسة الصناعية في ظل إستراتيجية تشجيع التصدير، والتي أضحت وبشكلٍ مؤكد جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية التنمية والنمو الكوري منذ منتصف الستينات، وعلى خلاف الدول التي اختارت وعلى حدٍ سواء إستراتيجيات التنمية بالتدخل الحكومي الواسع النطاق، فإن كوريا قد حققت نجاحاً متميزاً ولفترة طويلة، وقد مارست الحكومة الكورية دوراً بارزاً ومهماً في رسم سياسة صناعية إنتقائية فاعلة تتغير بحسب مراحل التنمية (عبدالفضيل، ٢٠٠٠، ١٢٩) (Smith, 1991, 15).

لقد تبلورت المسارات الرئيسة لإستراتيجية تشجيع التصدير الكورية وانقسمت إلى ثلاثة أطوار بارزة، فخلال الخطط الخمسية الأولى والثانية من (١٩٦٢ ولغاية ١٩٧١) كان هناك توجه قوي نحو زيادة الصادرات المصنعة ومن أي نوع كان، أما الخطط الخمسية الثالثة والرابعة منذ سنة ١٩٧٢ ولغاية ١٩٨١ فقد تميزت بنزعة شديدة نحو صادرات الصناعات الثقيلة، في حين اتصفت فترة ما بعد سنة ١٩٨١ وامتازت بزيادة التركيز على الصادرات ذات التقنيات العالية (High-Technology Exports). إن السياسات الصناعية الكورية في تشجيع التصدير تضمنت أنواعاً مختلفة من الإعانات المالية الحكومية والأسعار التمييزية (التفضيلية) والاستثناءات الضريبية والتعريفات، على الرغم من أن التوسع في منح الائتمان التمييزي ربما كان هو الإجراء المتفرد الأهم في هذه السياسات (Kokko, 2002, 10) و (Chang, 1993, 132-135). ولقد وثقت العديد من الدراسات عدداً كبيراً وفعّالاً من حوافز التصدير التي تستخدمها الحكومة الكورية منذ منتصف الستينات، وإن أحد أكثر الأوصاف اكتمالاً للمنح والإعانات وجهود تشجيع التصدير الكورية وردت في دراسة صدرت عن البنك الدولي والتي أعدّها كل من (Rhee, Ross-Larson and Pursell, 1984) فضلاً عن مصادر رئيسة إضافية تضم دراسات كل من (Amsden, 1989) (Hong, 1979) (Neurath, 1986) (Pack and Westphall, 1986) (Frank, Kim and Westphal, 1975) (البنك الدولي، ١٩٨٧) (Kuznets, 1988) (Petri, 1988) و (Y. C. Park, 1990)، وإن بعضاً من هذه السياسات كانت مؤثرة وفعّالة في أية صناعة كانت وفي أي وقت، كما في الإعانات المالية الفعّالة التي قد إنخفضت بشكلٍ ملحوظ (على الرغم من بقائها) في الوقت الحاضر.

لقد سارت سياسة تشجيع التصدير الصناعية في كوريا الجنوبية أثناء عقدي الستينات والسبعينات في اتجاهين متوازيين: (عبدالفضيل، ٢٠٠٠، ١٣٠)، توسع نشط في مجال

المنتجات التصديرية المكثفة للعمل، فضلاً عن توسع كبير في صناعات الإحلال محل الواردات، ولاسيما في السلع الوسيطة كثيفة رأس المال، والسلع الاستهلاكية المعمرة، وقد كانت سياسة الحماية التجارية إلى جانب التوسع في منح الائتمان من أجل تسهيل الأهداف التصديرية أبرز معالم السياسة الصناعية أثناء عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي.

أن نظام سياسة التجارة والصناعة الكورية قد أوجد ترابطاً واضحاً بين الحماية والصادرات المصنعة (Westphal, 1978, 373) ومصرحاً بأن الوصول إلى أسواق محلية محمية كان يعتمد على الأداء المقبول للتصدير، بحيث تم تشجيع صناعات بدائل الواردات حديثة التصنيع وبشكلٍ عام للشروع بالتصدير على الفور قدر المستطاع، ونتيجة لذلك فإن شركات أساسية عديدة في صناعات إحلال الواردات اختارت التكيف مع المنافسة ونظام السوق في أسواقهم التصديرية، وفي الوقت نفسه ماكانوا يتمتعون به من حماية لمنتجاتهم داخل البلد. وما يميز التجربة الكورية عن تجارب الدول الأخرى في هذا المجال هو أن كوريا كانت أشد صرامة في فرض وتقوية الكفاءة الإنتاجية والتخصصية وفي دعم قيود الميزانية، ومن هنا أضحى لمعظم المصدرين أن حماية الاستيراد والإعانات الحكومية وغيرها من أشكال الدعم إنما هي دعمٌ مؤقتٌ بحيث يتوقع لكل الشركات في النهاية أن تنجح في المنافسة الدولية، وبحيث أن الحكومة كانت مستعدة وقادرة على سحب الدعم عن الشركات أو الصناعات التي تفشل في تحقيق أهدافها وأدائها، فقد حددت القيود المفروضة على الدخول والتوسع في الاستثمار المفرط في الصناعات المحمية، فضلاً عن أن العقوبات الإقتصادية الواقعة على الصناعات والشركات غير الكفوءة كانت قاسية بشكلٍ عام. (Chang, 1993, 131) (Westphal, 1978, 378). وفي سنة ١٩٧٣ حدث تبدلاً وانعطافاً بعيداً عن الحيادية في حوافز التصدير باتجاه التحيز الواضح لصالح الصناعات الثقيلة والكيمياوية، واختيرت ثلاثة قطاعات أساسية هي الفولاذ والبتروكيمياويات والمعادن غير الحديدية لتعزيز الاكتفاء الذاتي في المواد الصناعية الخام، وبشكلٍ متزامن تم اختيار صناعة السفن والإلكترونيات والمكائن والآلات لتصبح كوريا قاعدة مستقبلية للصادرات من الصناعات المكثفة للتقنية.

حظيت هذه الصناعات بالأسبقية في منح الدعم والحوافز، فضلاً عن حماية الاستيراد، ولكون معظم هذه الصناعات تتميز بإقتصاديات الإنتاج الواسع، فإن التوجه نحو التصدير ودعم هذا التوجه كان ضرورياً منذ البداية (Yoo, 1997, 5-6)ويعدّ ذلك التحوّل من التحولات المهمة في مسار السياسة الصناعية التي أدت إلى رفع الكفاءة الإنتاجية ونمو الصادرات الكورية وتنميتها، ورفع قدراتها التنافسية (Healey and Lutkenhorst, 1989, 11) (Kokko, 2002, 13).

إن التحوّل المهم الآخر في السياسة الصناعية لكوريا الجنوبية في عقد الثمانينات تضمنه قانون تنمية الصناعة لسنة ١٩٨٥، والذي جاء مركزاً على نقلة نوعية مهمة في سلسلة التحولات الحاصلة في مسار السياسة الصناعية ومتضمناتها الرئيسة، وتمثل ذلك في تركيز القانون على إحلال إعانات البحث (Research and Development) والتطوير محل الاقتراض المباشر، الأمر الذي نتج عنه تغير في أسلوب الأداء من الحث على التوسع في الطاقة الإنتاجية للتصدير إلى الحث على نمو الإنتاجية (عبدالفضيل، ٢٠٠٠، ١٣١). ونتيجة لتلك السياسات فقد لحق تطور هائل بأهم مكونات سلة الصادرات في كوريا الجنوبية منذ بداية الستينات حتى وقتنا الحاضر، بحيث أن تركيبة الصادرات كانت في تغيير مستمر

وبشكلٍ سريع، وقد أثبتت الصناعات المدعومة كفاءة متميزة بالتدرج والانتقال من بدائل الاستيراد إلى التصدير وعلى النحو الذي تحولت فيه وبشكلٍ ثابت نحو الفعاليات ذات القيمة الأجود والمستويات التنافسية المتقدمة.

وخلال عقد الثمانينات، بدأت المقاييس الإنتقائية للسياسة الصناعية بالتراجع لتصبح أكثر وظيفية من كونها انتقائية، ومع ذلك فإن سمة التدخل الحكومي ظلت مستمرة، بحيث لم يتم تبني أي من السياسات الحكومية الأقل تدخلاً (Weiss, 2005, 18). وبدأت عملية تدريجية وعلى مراحل لتحرير الواردات متضمنةً الإلغاء التدريجي لتراخيص الاستيراد، وخفض التعريفات المفروضة على الواردات، رافق ذلك تحوّل في محور الحوافز التصديرية والحوافز المالية لتميل تدريجياً وتنتقل نحو أنواع معينة من الاستثمار مثل الإنفاق على البحث والتطوير، وتحوّل التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر والذي لم تعهده كوريا في مسيرتها التنموية لحين منتصف الثمانينات ليشكل جزءاً من سياستها الصناعية بهدف تسريع الفعاليات التكنولوجية العالية، والتي أصبحت الأولوية الجديدة بعد مرحلة الصناعات الثقيلة والكيمياوية (Weiss, 2005, 19) و (Kokko, 2002, 14). ومع نهاية عقد الثمانينات، تحولت أولويات السياسة الصناعية منتقلةً إلى التركيز على دعم وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والفعاليات التكنولوجية المتقدمة، وإعادة هيكلة الشركات الصناعية الكبرى (Chaebols)، وقد تمّ إلغاء قانون تشجيع الصناعات الصادر سنة ١٩٨٦ بسن قانون التنمية الصناعية الذي أصبح نافذاً في العام نفسه، والذي نظم عملية تقديم الدعم المالي والتنظيمي لبرامج التصنيع الكورية، وكانت صناعات النسيج، والأصباغ والأسمدة، وصناعات الشحن وغيرها من المستفيدين الرئيسين من هذا القانون، حيث أتيح لها التمويل والإعانات المالية بهدف التحديث التقاني (Westphal, 1990, 58) و (عبدالفضيل، ٢٠٠٠، ١٢٩). لقد شهد عقد التسعينات انتهاء السياسة الصناعية "القديمة الطراز" إن صح التعبير بشكلٍ فعلي، وإن لم يكن لذلك الحين ذلك الانسحاب الحكومي الحقيقي من النشاط الإقتصادي. وتعدّ السياسات التقانية والتحرر المالي ورفع تنافسية الصادرات وتطوير رأس المال البشري، فضلاً عن إستهداف النمو المستدام (والذي يأخذ بنظر الإعتبار إحتياجات الأجيال اللاحقة والتكاليف الإجتماعية للنمو وغيرها من المسائل كإستنزاف الموارد الطبيعية والطاقة وتدهور البيئة بعين الإعتبار تمييزاً له عن النمو الإقتصادي) من ابرز السياسات الصناعية المتبعة في كوريا الجنوبية منذ بداية التسعينات ولغاية وقتنا الحاضر، على الرغم من أن بعض المقاييس قد شرع بها بعد أزمة سنة ١٩٩٧ في مواجهة الشركات الكبرى للتوقف عند حدود معينة من النشاط لتفادي غرق بعضها بالديون والفساد الإداري والتركيز على المجالات الرئيسة كالتقدم التقني السريع (Weiss, 2005, 21).

وتعدّ كوريا الجنوبية الأكثر إنفاقاً على أنشطة البحث والتطوير من بين الدول النامية، وعلى الرغم من ذلك فإن الإسهام الرئيس لكوريا في هذا المجال حتى نهاية الثمانينات كان في مجال تعلّم أو هضم أحدث التقانات، وليس في مجال الابتكار أو التجديد، وهكذا أصبح استهداف الابتكار أحد أهم ملامح السياسة الصناعية الفعّالة المستمرة إلى الوقت الحاضر مشجعةً كوريا على الدخول في مجال التقنية المتطورة (Amsden, 1989, 274). إن من بين أحد أهم السياسات الصناعية التي اعتمدتها كوريا الجنوبية بعد أزمة ١٩٩٧ للإبقاء على تنافسية الصادرات المصنعة ورفع مستوياتها تمثلت بالإدارة الكفوءة لسياسة سعر الصرف والتي لم تقتصر بوصفها أداة لتحقيق الاستقرار الكلي وحسب، وإنما لتحقيق تنافسية الصادرات ودعمها، وبموازاة ذلك عمدت كوريا إلى وضع سياسات جديدة لإصلاح سوق

العمل لمواجهة الضغوط الناشئة عن ارتفاع كلف العمل في الإقتصاد الكوري، ومن بين ذلك استخدام سياسة الأجور وذلك بربط الأجور بالإنتاجية، فضلاً عن التقدم التقني مع إحداث توسع في حجم الطلب المحلي. ومع تباطؤ حجم الطلب العالمي بين آونة وأخرى فإن استهداف أسواق جديدة وخصوصاً في البلدان النامية مع توسيع حجم الطلب الكلي المحلي وزيادة التخصصية الإنتاجية الهادفة إلى زيادة الكفاءة، هي من بين أحدث السياسات الصناعية الموجهة حالياً في كوريا الجنوبية وبقية دول شرق آسيا.

ثالثاً- تقديرأثر سياسة تشجيع التصدير الصناعية في النمو الإقتصادي لكوريا الجنوبية

لقد أفضت مناقشة وتحليل العلاقة بين سياسة تشجيع التصدير والنمو الإقتصادي في العديد من الدراسات السابقة المعنية بذلك إلى تحليل وتحديد اتجاه تلك العلاقة على المستوى النظري، واستناداً إليه فقد تم بناء الأنموذج القياسي الملائم لاختبارها. ووفقاً لذلك، تمّ اعتماد دالة النمو النيوكلاسيكية التي تستند إلى أسلوب دالة الإنتاج، وتحديداً صيغة دالة إنتاج (Cobb-Douglas) المتضمنة عاملي رأس المال والعمل، ومن ثمّ توسيعها بإضافة المتغيرات الأخرى المؤثرة في النمو المرتبطة بعامل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP) (Oskooee, *et al*., 2005, 42-43). وإستناداً إلى الأسلوب المتبع في الدراسات السابقة، وإستفادة منها في ما يتعلق ببناء الأنموذج القياسي المعني بتحديد أثر سياسة تشجيع التصدير في النمو الإقتصادي، سيتم استخدام صورة معدلة من النماذج القياسية التي استخدمت في تلك الدراسات، وذلك من خلال التعبير عن سياسة تشجيع التصدير الصناعية بمتغيرات تعكس بصورة فعلية وتقيس في الوقت نفسه أداء وفاعلية وكفاءة تلك السياسة، ومن ثمّ قياس وتحديد أثرها في النمو الإقتصادي في كوريا الجنوبية. ووفقاً لهذا الإطار، فقد تمت صياغة وتوصيف الأنموذج القياسي المعتمد في هذا البحث على النحو الآتي:

$$gY = b_0 + b_1gk + b_2gL + ei \quad (1)$$

$$gY = b_0 + b_1gk + b_2gL + b_3gMX + ei \quad (2)$$

$$gY = b_0 + b_1gk + b_2gL + b_3gHMX + ei \quad (3)$$

$$gY = b_0 + b_1gk + b_2gL + b_3\ MX/GDP + ei \quad (4)$$

حيث ان:

gY: النمو الإقتصادي، مقاساً بمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (GDP).

gK: نمو رأس المال، مقاساً بمعدل النمو السنوي لإجمالي تكوين رأس المال (Gross Capital Formation).

gL: نمو العمل، مقاساً بمعدل النمو السنوي لحجم التوظف الكلي (Total Employment).

gMX: معدل النمو السنوي للصادرات المصنعة (Manufactured Exports)، معبراً في الوقت نفسه عن نسبة الصادرات المصنعة/ إجمالي الصادرات المتاجر بها (Merchandise Exports): اذ تمّ اشتقاق واحتساب حجم الصادرات المصنعة من خلال نسبتها إلى إجمالي الصادرات المتاجر بها، والتي تعكس تغيراتها بمرور الزمن حجم التغير الهيكلي الحاصل في هيكل الصادرات المتاجر بها كلياً.

gHMX: معدل النمو السنوي في حجم الصادرات المصنعة المتقدمة (الفروع ٣٧ و ٣٨ بحسب تصنيف منشورات الأمم المتحدة الخاصة بالتجارة) نسبةً إلى إجمالي الصادرات المصنعة، معبراً في الوقت نفسه عن نسبة الصادرات المصنعة المتقدمة إلى إجمالي الصادرات المصنعة، حيث تمّ احتسابه وفقاً لتلك النسبة، عاكساً بذلك

أيضاً لحجم التغير الهيكلي الحاصل في هيكل الصادرات المصنعة ومدى أو حجم تقدمها التكنولوجي.

MX/GDP: نسبة الصادرات المصنعة / GDP، مقاسة بنسبة أو مقدار التغير السنوي الحاصل في تلك النسب (Incremental Manufactured Exports/GDP Ratio) والتي تعكس الأهمية النسبية لحجم الصادرات المصنعة / GDP نتيجة لإتباع سياسة تشجيع التصدير الصناعية.

b_1-b_3: معاملات الأنموذج، والتي تقيس مرونة معدل النمو الإقتصادي للتغير النسبي الحاصل في المتغيرات التوضيحية.

ei: مقدر الخطأ العشوائي ui.

ولأجل قياس العلاقات الإقتصادية لمتغيرات الأنموذج، وتحديد أثرها في النمو الإقتصادي ، تمّ جمع البيانات اللازمة المتعلقة بكوريا الجنوبية لمدة زمنية تمتد من عام ١٩٨٠-٢٠٠٢، ومن مصادرها المعنية، والتي شملت بيانات الأمم المتحدة الخاصة بحسابات الدخل القومي والتجارة ، فضلا عن بيانات البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن كل البيانات الخاصة بمتغيرات الأنموذج (وجميعها قِيميّة باستثناء متغير العمل) محسوبة بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٥ بالدولار الأمريكي (Constant 1995 US$)، استناداً إلى صيغة بيانات السلاسل الزمنية التابعة للبنك الدولي في هذا المجال. وبهدف توضيح وتحليل آلية تأثير السياسة الصناعية في النمو الإقتصادي ، مقاسة بمتغيراتها كما تمّ توضحيها في توصيف الأنموذج، من خلال استخدام الأسلوب القياسي، فقد تمّ استخدام تحليل المسار (Path Analysis)، وهو أحد أساليب تحليل الانحدار التي تستخدم لهذا الغرض. ويجانب ذلك، وبغية تحديد الأهمية النسبية للمتغيرات التوضيحية في الأنموذج، بحسب قوة تأثيرها في المتغير المعتمد (معدل النمو الإقتصادي)، وتأكيداً على إيضاح أهمية السياسة الصناعية متمثلةً بمتغيراتها في تأثيرها في النمو الإقتصادي، فقد تمّ إجراء اختبار دنكن (Duncan's Multiple Range Test) لأنموذج البحث، وهو الاختبار الخاص بهذا الغرض. اذ يختبر جميع الفروق الممكنة بين جميع متوسطات المعاملات (المتغيرات) الداخلة في الأنموذج بدقة وكفاءة عند مستوى المعنوية المحدد للاختبار. وبعد إجراء ذلك تم الحصول على النتائج وكما هو موضح في الجداول الآتي:

الجدول ١
نتائج تقدير نموذج كوريا الجنوبية

رقم المعادلة	B0	B1	B2	B3	B4	B5	R^2	R^{2j}	F	D.W
1	0.0404 (5.54)	0.162 (2.18)	0.827 (2.70)				0.62	0.59	16.08	2.59
2	0.0431 (9.46)	0.104 (2.20)	0.409 (2.00)	0.153 (5.59)			0.86	0.84	39.19	2.51
3	0.0384 (7.59)	0.0982 (1.84)	0.560 (2.55)		0.127 (4.66)		0.83	0.80	29.63	2.61

رقم المعادلة	B0	B1	B2	B3	B4	B5	R^2	R^{2j}	F	D.W
4	0.0490 (8.21)	0.130 (2.28)	0.547 (2.24)			0.729 (3.87)	0.79	0.76	23.57	2.58

الجدول ٢

تأثيرات السياسة الصناعية في معدل النمو الإقتصادي وفقاً لتحليل المسار

نوع ألتأثير	قيمة معامل g M.X	قيمة معامل g M.X	قيمة معامل MX/GDP
مباشر	0.59882	0.53030	0.46636
عن طريق g K	0.12376	0.11214	0.12195
عن طريق g L	0.13377	0.15892	0.14671
مجموع ألتأثير الكلي	0.856	0.801	0.735

الجدول ٣

نتائج إختبار دنكن

الترتيب وفق أهمية التأثير	MSe	Mean	المتغير	الترتيب وفق أهمية التأثير	MSe	Mean	المتغير
1- gH M.X	0.0002731	0.065104	1-gK	1- g M.X	0.0002183	0.065104	1-gK
2- gK		0.021857	2-g L	2- gK		0.021857	2-g L
3- g L		0.093238	3-g M.X	3- g L		0.065895	3-gM.X

وكما هو موضح في أعلاه، يتضمن الجدول ١ نتائج تقدير النماذج القياسية الخاصة بكوريا الجنوبية، وبالإمكان ملاحظة أهمية وتأثير متغيرات السياسة الصناعية في النمو الإقتصادي لكوريا الجنوبية، وذلك من خلال ملاحظة معادلات انحدار النمو (٢ و٣ و٤) المتضمنة لمتغيرات السياسة الصناعية إلى جانب رأس المال والعمل اللذين تمّ قياس أثرهما في المعادلة (١). ويمكن تحديد كيفية ومدى معنوية تأثير متغيرات السياسة الصناعية في النمو الإقتصادي لكوريا الجنوبية من خلال ملاحظة قيمة مرونات كل من معدل نمو الصادرات المصنعة البالغ (0.153) في المعادلة (٢)، ومعدل نمو الصادرات المصنعة المتقدمة الذي بلغ (0.127) في المعادلة (٣)، ومرونة نسبة الصادرات المصنعة إلى إجمالي الناتج المحلي البالغة (0.729) في المعادلة (٤)، ومدى معنوية تأثير هذه المتغيرات من خلال قيم (t) المحتسبة، التي تشير إلى قوة معنوية تأثير متغيرات السياسة الصناعية مقارنةً بمعنوية تأثير بقية المتغيرات، كما ان أهمية تلك المتغيرات في معادلة الانحدار واضحة من خلال مقارنة قيم معامل التحديد (R^2) التي ارتفعت من (62.9%) إلى (86.4%) و (83.2%) و (79.7%) على التوالي بتضمين متغيرات السياسة الصناعية في الأنموذج. وهو ما يدل على أهمية تلك المتغيرات في تأثيرها في المتغير المعتمد، إلى جانب ارتفاع معنوية الأنموذج بصورة إجمالية، الأمر الذي يمكن استدلاله من خلال ارتفاع قيم (F) المحتسبة، وهذه النتائج تتطابق تماماً مع ما تمّ وصفه نظرياً اذ تعدّ كوريا الجنوبية من أكثر دول

الدراسة تميزاً في استخدامها لسياسات صناعية فاعلة في مجال تشجيع التصدير، وما تمثله الصادرات المصنعة من أهمية بالغة الأثر في معدلات نمو ناتجها المحلي الإجمالي. وفضلاً عن ذلك، تبين خلو الأنموذج المقدر من مشكلة التداخل الخطي ومشكلة الارتباط الذاتي، وذلك عند تطبيق الاختبارات الخاصة بالكشف عن وجود المشكلات القياسية وهما اختبار كلاين (Klein Test) واختبار (D.W.)، ما يعطِي دعماً وتعزيزاً لصحة وقبول نتائج النماذج المقدرة. وتؤكد نتائج تقدير الأنموذج وتدعم في الوقت نفسه فرضية البحث وأهمية تضمين السياسة الصناعية ودورها في عملية النمو الإقتصاي لدول شرق آسيا. وتوضح مضامين الجدول ٢ نتائج تحليل المسار الذي يمثل إنحداراً جزئياً قياسياً بمعنى إظهار تأثير متغير توضيحي معين بمعزل عن تأثير بقية المتغيرات الأخرى، وهو ما تضمنته قيم التأثيرات المباشرة لمتغيرات السياسة الصناعية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي سيتأثر بمقدار تلك القيم عند تغير متغيرات السياسة الصناعية بمقدار إنحراف قياسي واحد، وكما هو مبين في الجدول ٢ فإن قيم التأثير المباشر هي أعلى بكثير من قيم التأثيرات غير المباشرة الناتجة عن تأثير متغيرات السياسة الصناعية في النمو الإقتصادي من خلال متغيري رأس المال والعمل، والتي تساوي في مجموعها التأثير الكلي في المتغير المعتمد وتساوي في الوقت نفسه قيمة معامل الأرتباط بين المتغير التوضيحي والمعتمد، وتتضح بذلك (من خلال فرز التأثيرات) المسارات المختلفة لآلية تأثير السياسة الصناعية في النمو الإقتصادي التي أتاحها تحليل المسار والتي لم يكن بالإمكان تحديدها من خلال تقدير الأنموذج فقط . إن نتائج تحليل المسار الواردة في الجدول ٢ جاءت لتؤكد أن سياسة تشجيع التصدير الصناعية إنما إرتبطت وأثرت في معدلات نموها الإقتصادي عن طريق تأثيرها بمعدلات نمو (TFP) ، الأمر الذي أمكن إستنتاجه من خلال مقارنة حجم التأثيرات المباشرة بحجم التأثيرات غير المباشرة لمتغيرات السياسة الصناعية في تأثيرها بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية. وتنطبق هذه النتيجة وتتوافق مع التحليلات النظرية التي أكدت دور وأهمية السياسة الصناعية المعتمدة في إقتصادات شرق آسيا منذ انطلاقة تنميتها الصناعية الحديثة في بناء وتنمية قاعدة تقنية متجددة ومستمرة تجعلها قادرة على رفد عملية النمو المتواصل بتسريع عملية التغيرات الهيكلية في بنية الإقتصاد القومي وصولاً إلى الانجازات الأخيرة في تحقيق طاقات تقنية إبداعية أصيلة كما في نماذج كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان. وأخيراً، وبغية إيضاح وتأكيد أهمية متغيرات السياسة الصناعية من حيث قوة تأثيرها مقارنةً بالمتغيرات الأخرى، فإنه وبعد إجراء اختبار دنكن الخاص بهذا الغرض، إتضح وكما هو مبين في الجدول ٣ أن متغيرات السياسة الصناعية مقاسة بمعدلي نمو الصادرات المصنعة والصادرات المصنعة المتقدمة، تفوق في أهميتها متغيري معدل نمو رأس المال ومعدل نمو العمل من حيث درجة قوة التأثير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية، وهو أمر الذي يمكن ملاحظته بوضوح في العمود الأخير من الجدول الذي يوضح (بشكل متسلسل) أهمية متغيرات الأنموذج التوضيحية من حيث درجة تأثيرها في متغيره المعتمد بحسب هذا الاختبار.

النتائج

١. أظهر التحليل النظري معززاً بإثباتات النتائج الإحصائية أهمية ودور السياسة الصناعية وتأثيرها في النمو الإقتصادي لإقتصادات شرق آسيا، الأمر الذي يمكن تأكيده استناداً إلى معنوية تأثير متغيرات السياسة الصناعية في النمو الإقتصادي مقاساً بمعدل نمو

الناتج المحلي الإجمالي، واستناداً لذلك، يقف البحث وعلى النقيض من الطروحات النيوكلاسيكية بهذا الخصوص إلى جانب الطروحات النظرية التي تؤكد على أهمية تضمين السياسة الصناعية ودورها في عمليات النمو والتنمية في إقتصادات شرق آسيا، بوصفها دوراً إستراتيجياً مارسته حكوماتها لتحقيق ذلك.

٢. يكشف بحث السياسة الصناعية وتحليلها في دول شرق آسيا عن استخلاص علاقات متميزة في اتجاهات السببية لأنموذج النمو الذي يقوده التصدير في شرق آسيا، وبصورة لا يمكن تفسيرها على الإطلاق وفقاً للأنموذج التقليدي الذي يقترح أن نجاح التصدير المستند إلى عوامل السوق العالمية يقود إلى حدوث النمو، بل على العكس، فإن السياسة الصناعية بوصفها واحدة من أهم السياسات التنموية التي اعتمدتها دول شرق آسيا هي التي ادت إلى إحداث النجاح التصديري المستند إلى حركية الإنتاج وتسريع وتائر التغيرات الهيكلية وارتقاء السلم التصنيعي والتقاني وارتقاء سلم المزايا النسبية، الأمر الذي قاد إلى تواصل واستمرار النمو، وما لذلك من أهمية عند تضمينه في بناء وقياس العلاقات الإقتصادية ومراجعتها ضمن هذا الأنموذج.

٣. يؤكد بحث وتحليل السياسة الصناعية المعتمدة في دول شرق آسيا على الاستخدام المخطط بعناية وتنظيم لهذه السياسة بوصفها أداة أو آلية فاعلة لتحقيق التغيرات الهيكلية والتقدم التكنولوجي المتواصلين، مستخدمة نمو وتنمية الصادرات المصنعة المستهدف بوصفها وسيلة لضمان تحقيق وديمومة ذلك، وينسجم ذلك مع الطروحات التي قدمها آرثر لويس المتضمنة أن التجارة العالمية أصبحت ماكنة النمو في القرن التاسع عشر، ولكن هذا ليس هو دورها المناسب، فماكنة النمو هي التقدم التقني، على أن تمثل التجارة الخارجية دور المديم (الإدامة) لتلك الماكنة وليس وقودها، ويعدّ أنموذج شرق آسيا أبلغ مثال على ذلك.

٤. ومن ذلك نستنتج أن السياسة الصناعية في دول شرق آسيا تعدّ عاملاً مهماً ومحدداً لمعدلات نموها الإقتصادي، وإن كفاءة ومدى فاعلية توظيف السياسة الصناعية بأدواتها وأهدافها، فضلاً عن أدائها وتوجهاتها الحالية وفقاً لمتضمنات المرحلة الحالية هو ما سوف يقرر حجم ونطاق ذلك.

المقترحات

١. في ضوء طبيعة ومتضمنات المرحلة الحالية وما تفرضه من تحديات جديدة، فإن تقوية وتعزيز علاقات التكامل الإقتصادي فيما بين دول شرق آسيا بميادينه المتعددة وزيادة تكتلها الإقتصادي يعدّ أمراً غاية في الأهمية لمواجهة تحديات وانعكاسات وظروف المرحلة الراهنة.

٢. التأكيد على ضمان تحقيق الاستقرار الإقتصادي ، وذلك عن طريق الإدارة الكفوءة لمتغيرات السياسة النقدية لتحفيز وضمان بيئة التمويل اللازمة لتطوير وتنمية الصناعة، في ظل انفتاح وتسارع حركة رؤوس الأموال الدولية في الوقت الحاضر، فضلاً عن الأزمات المالية العالمية وانعكاس تأثيرها في الأداء الإقتصادي وحركة التجارة العالمي.

٣. ضرورة التشديد على توسيع الأسواق المحلية وحجم الطلب المحلي بدلاً من الاعتماد على حجم الطلب في الأسواق العالمية لوحده، ويمثل السماح لارتفاع مستويات الأجور الحقيقية أحد الميادين الرئيسة لإحداث ذلك.

٤. توسيع دول شرق آسيا لحجم تجارتها مع بقية الدول النامية في ظل المرحلة الحالية، خصوصاً وأن التشكيل الواضح للكتل التجارية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية وكندا واليابان تهدد بإقصاء العديد من الدول النامية، فضلاً عن كون صادرات دول شرق أسيا أكثر ملاءمة نسبياً للدول النامية من صادرات الدول المتقدمة وبالأخص في جانب التكاليف.
٥. يقترح الباحث القيام ببحث السياسة الصناعية في دول شرق آسيا في ظل المعطيات والمتغيرات المعاصرة كما في بحث إتجاهات السياسة الصناعية في دول شرق آسيا في ظل ألأزمة المالية العالمية وإنعكاساتها المتوقعة على اتجاهات وجوانب السياسة الصناعية في دول شرق آسيا.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. عبدالفضيل، محمود ، ٢٠٠٠، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ثانياً- المراجع باللغة الإنكليزية

1. Amsden, A. H.,1989, Asia's Next Giant, South Korea and Late Industrialization, New York: Oxford University Press.
2. Chang, H. J., 1993, The Political Economy of Industrial Policy in Korea, Cambridge Journal of Economics, Vol. 17, No. 2, http://links.Jstor.org.
3. Chang, Ha-Joon, 1999, Industrial Policy and East Asia-The Miracle, The Crisis, and the Future, World Bank, www.econ.com.ac.uk.
4. Healey, Derek and Lutkenhorest,Wilfried, 1989, Export Processing Zones: The Case of the Republic of Korea, UNIDO, Industry and Development, No. 26.
5. kokko, Ari, 2002, Export-Led Growth In East Asian, Lessons for Europe's Transition Economics, Working Paper, No. 12, www.2hhs.se.
6. Krugman, Paul R. and Obsteld, Maurice, 2000, International Economics, Theory and Policy, 5th ed., Addison-Wesley Publishing Company, U.S.A.
7. Lan, Chao-Wei, 2001, Singapore's Export Promotion Strategy and Economic Growth (1965-1984), Working Paper, No. 116, www.ac.uk/dpu.
8. Landsberg, Martin Hart and Burkett, Paul, 1998, Contradictions of Capitalist Industrialization in East Asia: A Critique of "Flying Geese" Theories of development, Economic Geography, Vol. 74, No. 2. http://links.Jstor.org.
9. Oskooee, Mohsen Bahmani, Economidou ,Claire and Goswami, Gour Gobinda, 2005, Export Led Growth Hypothesis Revisited: A Panel Contegration Approach, Qatari Journal, Scientific Journal of Administrative Development, Vol. 3, L. A. D.
10. Page, John, 1994, The East Asian Miracle: Four Lessons for Development Policy, NBER Macroeconomics Annual, Vol. 9, http://links.Jstor.org.
11. Smith, Stephen C, 1991, Industrial Policy in Developing Countries, Reconsidering the Real Sources of Export-Led Growth, Economic Policy Institute, Washington. www.epinet.org.
12. Wada, Robert, 2003, Governing the Market: Economic Theory and The Role of Government in East Asian Industrialization, Princeton; Princeton University Press. www.press.princeton.edu.
13. Weiss, John, 2005, Export Growth and Industrial Policy: Lessons from the East Asian Miracle Experience, ADB Institute Discussion Paper, No. 26, www.adbi.org.

14. Westphal, Larry E, 1978, The Republic of Korea's Experience with Export-Led Industrial Development, World Development, Vol. 6, No. 3
15. Westphal, Larry E., 1990, Industrial Policy in an Export-Propelled Economy: Lessons from South Korea's Experience, Journal of Economics Perspectives, Vol. 45, No. 1.
16. Yoo, Jungho, 1997, Neoclassical Versus Revisionist View of Korean Economic Growth, Harvard Institute for International Development, Discussion Paper, No. 588, www.cid.harvard.edu.